الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

CABINET
CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة

SYNTHESE PRESSE

النشـــــاط الوزاري

Activité ministérielle

الشروق أونلاين
2024/12/15

شرفة يجتمع بمهنيي الصيد البحري لإعداد ورقة طريق للسنوات الثلاث المقبلة

ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، أمس السبت، اجتماع عمل مع مجموعة من مجهزي السفن والمهنيين المشتغلين في الصيد الكبير، قصد إعداد ورقة طريق للسنوات الثلاث المقبلة.
وفي بيان صادر عن الوزارة الوصية، قال إنّ الاجتماع خُصّص لمناقشة عدة مسائل تصب في مسعى السلطات العمومية، وتمّ مناقشة عدة محاور تدخل ضمن إعداد ورقة طريق خاصة بتنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في آفاق العام 2027، أهمّها استغلال رخص الصيد البحري في إطار الاتفاقيات الدولية والتحضير لموسم صيد حصة الجزائر من التونة الحمراء لعام 2025.
وجرى التطرق إلى تطوير نشاط بناء السفن محليا لتعزيز الأسطول الوطني البحري، إمكانية تحيين النصوص التنظيمية الخاصة باستيراد سفن الصيد المستعملة الأقل من خمس سنوات، لتصبح ملائمة لطلبات المهنيين والأهداف المسطرة فيما يخص رفع الإنتاج الوطني من السمك، وتطوير نشاط تربية المائيات وجعله أحد روافد الأمن الغذائي.
وشكلت مرافقة مهني الصيد البحري وضمان الحماية الاجتماعية لهم وتفعيل إتاوة الراحة البيولوجية وسوء الأحوال الجوية، بالإضافة الى تجنيد التمويل الضروري لترقية الاستثمار في مجال الصيد البحري، إحدى محاور الاجتماع.
وجرى الاجتماع في حضور مجموعة من مجهزي سفن صيد التونة الحمراء، مجهّزي سفن الجياب، المهنيين المهتمين بالصيد الكبير وفاعلين آخرين.
وحضر الاجتماع أيضاً، الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لتسيير الموانئ، ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية (Abef)، ممثل مصالح الجمارك الجزائرية، إلى جانب متعاملين اقتصاديين وممثلي المهنيين.

إعداد ورقة طريق لتعزيز إنتاج الصيد البحري

ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، أول أمس، اجتماع عمل مع مجموعة من مجهّزي السفن والمهنيين المهتمين بالصيد الكبير، في إطار إعداد ورقة طريق، على مدى الثلاث سنوات القادمة، لتعزيز الإنتاج الوطني للصيد البحري والقاري بهدف توفير المنتجات البحرية وتربية المائيات للمواطن بأسعار معقولة. وشكّلت مرافقة مهنيي الصيد البحري وضمان الحماية الاجتماعية لهم وتفعيل إتاوة الراحة البيولوجية وسوء الأحوال الجوية، أبرز محاور الاجتماع.

وزير الفلاحة.. يوسف شرفة:

إعداد خارطة طريق الصيد البحري في آفاق 2027

ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، اجتماع عمل ضم مجموعة من مجهزي السفن والمهنيين المهتمين بالصيد البحري الكبير. يأتي هذا الاجتماع في إطار وضع خارطة طريق تمتد لثلاث سنوات، تهدف إلى تعزيز الإنتاج الوطني للصيد البحري والمائي، وتوفير منتجات بحرية وأسماك مزارع بأسعار معقولة للمواطنين.

ووفق بيان صادر عن مصالح الوزير، ناقش الاجتماع محاور رئيسية تصب في مسعى السلطات العمومية لتطوير القطاع. وتضمنت هذه المحاور استغلال رخص الصيد البحري في إطار الاتفاقيات الدولية، إلى جانب التحضير لموسم صيد حصة الجزائر من التونة الحمراء لعام 2025.

كما تم التطرق إلى تطوير صناعة بناء السفن محليًا لتعزيز الأسطول البحري الوطني، وإمكانية مراجعة النصوص التنظيمية المتعلقة باستيراد سفن الصيد المستعملة التي يقل عمرها عن خمس سنوات، بما يتماشى مع احتياجات المهنيين ويساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة برفع إنتاج الأسماك. وتم التأكيد على ضرورة تطوير نشاط تربية المائيات ليصبح دعامة أساسية للأمن الغذائي.

وشدد الاجتماع على أهمية مرافقة مهنيي الصيد البحري، من خلال ضمان الحماية الاجتماعية لهم، وتفعيل آليات دعم مثل إتاوة الراحة البيولوجية وتعويضات سوء الأحوال الجوية. كما تم التطرق إلى أهمية تعبئة الموارد المالية اللازمة لتعزيز الاستثمار في القطاع.

وحضر الاجتماع ممثلو عدة فئات من المهنيين، بما في ذلك مجهزو سفن صيد التونة الحمراء وسفن الجياب (chalutiers)، إلى جانب فاعلين آخرين مهتمين بالصيد الكبير.

مصطفى.ق

في آفاق 2027

إعداد خارطة طريق الصيد البحري

ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، يوم السبت، اجتماع عمل مع مجموعة من مجهزي السفن والمهنيين المهتمين بالصيد الكبير، في إطار إعداد ورقة طريق، على مدى الثلاث سنوات القادمة، لتعزيز الإنتاج الوطني للصيد البحري والقاري بهدف توفير المنتجات البحرية وتربية المائيات للمواطن بأسعار معقولة.

وأوضح بيان لمصالح شرفة، أنّ الاجتماع خُصّص لمناقشة عدة مسائل تصب في مسعى السلطات العمومية، وتمّ مناقشة عدة محاور تدخل ضمن إعداد ورقة طريق خاصة بتنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في آفاق العام 2027، أهمها استغلال رخص الصيد البحري في إطار الاتفاقيات الدولية والتحضير لموسم صيد حصة الجزائر من التونة الحمراء لعام 2025.

وجرى التطرق إلى تطوير نشاط بناء السفن محليا لتعزيز الأسطول الوطني البحري، إمكانية تحيين النصوص التنظيمية الخاصة باستيراد سفن الصيد المستعملة الأقل من خمس سنوات، لتصبح ملائمة لطلبات المهنيين والأهداف المسطرة فيما يخص رفع الإنتاج الوطني من السمك، وتطوير نشاط تربية المائيات وجعله أحد روافد الأمن الغذائي.

وشكلت مرافقة مهني الصيد البحري وضمان الحماية الاجتماعية لهم وتفعيل إتاوة الراحة البيولوجية وسوء الأحوال الجوية، بالإضافة إلى تجنيد التمويل الضروري لترقية الاستثمار في مجال الصيد البحري، إحدى محاور الاجتماع.

وجرى الاجتماع في حضور مجموعة من مجهزي سفن صيد التونة الحمراء، مجهزي سفن الجياب (chalutiers)، المهنيين المهتمين بالصيد الكبير وفاعلين آخرين.

وحضر الاجتماع أيضاً، الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لتسيير الموانئ، ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية (Abef)، ممثل مصالح الجمارك الجزائرية، إلى جانب متعاملين اقتصاديين وممثلي المهنيين.

لتوفير المنتجات البحرية وتربية المائيات للمواطن بأسعار معقولة

شرفة: إعداد خارطة طريق الصيد البحري آفاق 2027

■ ح.نورة

ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، إجتماع عمل مع مجموعة من مجهزي السفن والمهنيين المهتمين بالصيد الكبير.

الاجتماع يأتي في إطار إعداد ورقة طريق، على مدى الثلاث سنوات القادمة، لتعزيز الإنتاج الوطني للصيد البحري والقاري، بهدف توفير المنتجات البحرية وتربية المائيات للمواطن بأسعار معقولة.

كما خصص الإجتماع حسب بيان للوزارة، لمناقشة عدة مسائل تصب في مسعى السلطات العمومية، وتم مناقشة عدة محاور تدخل ضمن إعداد ورقة طريق خاصة بتنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في آفاق العام 2027، أهمها استغلال رخص الصيد البحري في إطار الاتفاقيات الدولية، بالإضافة كذلك إلى التحضير لموسم صيد حصة الجزائر من التونة الحمراء لعام 2025.

كما جرى التطرق إلى تطوير نشاط بناء السفن محليا لتعزيز الأسطول الوطني البحري وإمكانية تحيين النصوص التنظيمية الخاصة باستيراد سفن الصيد المستعملة الأقل من خمس سنوات، لتصبح ملائمة لطلبات المهنيين والأهداف المسطرة فيما يخص رفع الإنتاج الوطني من السمك، وتطوير نشاط تربية المائيات وجعله أحد روافد الأمن الغذائي.

وشكلت مرافقة مهني الصيد البحري وضمان الحماية الاجتماعية لهم وتفعيل إتاوة الراحة البيولوجية وسوء الأحوال الجوية، بالإضافة إلى تجنيد التمويل الضروري لترقية الاستثمار في مجال الصيد البحري، إحدى محاور الاجتماع.

وجرى الاجتماع في حضور مجموعة من مجهزي سفن صيد التونة الحمراء، مجهزي سفن الجياب (chalutiers)، المهنيين المهتمين بالصيد الكبير وفاعلين آخرين.

ورقة طريق لقطاع الصيد البحري

ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، اجتماع عمل مع مجموعة من مجهزي السفن والمهنيين المهتمين بالصيد الكبير. الاجتماع يأتي في إطار إعداد ورقة طريق، على مدى الثلاث سنوات القادمة، لتعزيز الإنتاج الوطني للصيد البحري والقاري، بهدف توفير المنتجات البحرية وتربية المائيات للمواطن بأسعار معقولة، كما خصص الاجتماع حسب بيان للوزارة، لمناقشة عدة مسائل تصب في مسعى السلطات العمومية، وتمّ مناقشة عدة محاور تدخل ضمن إعداد ورقة طريق خاصة بتنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في آفاق العام 2027. أهمّها استغلال رخص الصيد البحري في إطار الاتفاقيات الدولية، بالإضافة كذلك إلى التحضير لموسم صيد حصة الجزائر من التونة الحمراء لعام 2025.

الفلاحـــــة

Agriculture

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 05

دورة عادية للاتحاد حملت شعار "غذاؤنا سيادتنا"

المهندسون الزراعيون يشيدون بقرارات الرئيس ويتمسكون بتفعيل دورهم لتطوير الفلاحة

• 1200 مكتب دراسات تنتظر النصوص التطبيقية للمرسوم الخاص بالاستشارات في الفلاحة

● أشاد الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين بقرارات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في مواصلة تطهير العقار الفلاحي واسترجاع الأراضي الزراعية غير المستغلة لتطوير المنتجات الفلاحية على رأسها الحبوب والأعلاف، في الوقت الذي جدد تمسكهم بالإفراج عن القوانين العالقة والمراسيم المتأخرة لتفعيل دور 30 ألف مهندس زراعي عبر الوطن لإحداث نهضة زراعية باستغلال البحث العلمي في الفلاحة الحديثة.

وحسب بيان للاتحاد، تسلمت "الخبر" نسخة منه، فإن التنظيم اختتم أشغال دورته العادية للمجلس الوطني التي جاءت تحت شعار "غذاؤنا سيادتنا"، خلص فيها المجتمعون إلى أن الاتحاد يعرب عن بالغ ارتياحه واعتزازه بالجهود والإصلاحات الاستراتيجية في القطاع الزراعي التي يقودها رئيس الجمهورية لتعزيز الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد، ويؤكد استعداده التام لمرافقة هذه الجهود والعمل جنبا إلى جنب مع كافة الجهات المعنية لتحقيق الأهداف المتوخاة، بما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي الوطني، تحسين كفاءة القطاع وتعزيز الاستدامة البيئية بالعمل على تكثيف التعاون وتبادل الخبرات لضمان تحقيق النتائج المرجوة وترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، كما سيواكب الاتحاد الرؤية الطموحة التي يعتمدها رئيس الجمهورية، التي تتوافق بشكل تام مع التوجهات التي أعرب عنها الاتحاد في العديد من المناسبات، خصوصا فيما يتعلق بتطهير وحسن استغلال الأراضي الفلاحية بالعمل على مواصلة تطهير العقار الفلاحي واسترجاع الأراضي الزراعية غير المستغلة، وتسوية وضعيات المستغلين فعليا لأراضي الامتياز الفلاحي وتفعيل بعث النشاط في المزارع النموذجية التابعة للدولة وتشجيع الزراعة الجبلية والغابية.

الموجودة وكذا الإفراج عن مشروع النصوص التطبيقية المحددة بالمرسوم التنفيذي رقم 21-217 المؤرخ في 20 مايو 2021 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة أنشطة الدراسات والاستشارات في ميادين الفلاحة والتنمية الريفية والغابات، الذي ينتظره منذ 3 ثلاث سنوات أزيد من 1200 مكتب دراسات غير معتمدة تنشط في الميدان الفلاحي، ما سيتيح توفير الدعم والاستشارات التقنية للفلاحين والمستثمرين لتسريع عجلة الاستثمار بالمجال الفلاحي وتعزيز التكنولوجيا الزراعية وتبني الممارسات المبتكرة.

وتمسك الاتحاد بإعادة بعث دراسة مشروع المجلس الوطني للمهندسين الزراعيين من قبل الوصاية ووجوب العمل على تأطير فئة المهندسين الزراعيين بنص تشريعي يسمح بإعطاء المساحة المناسبة لهم للنشاط وتوجيه الطاقات البشرية المتخصصة والمحافظة على حقوقها واستغلالها بشكل أمثل، ما يضمن الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية لممارسة مهنة المهندس الزراعي ويساهم بشكل مباشر في تأطير هذا النشاط الذي يسعى كغيره من المهن إلى الدخول كشريك أساسي للدفع بتنمية هذا القطاع والاستغلال الأمثل لهذه الطاقات البشرية ضمانا للجودة والاحترافية في تقديم الخدمات الزراعية بغية تطوير القطاع الزراعي وتحسين أدائه وإعادة مراجعة وتحيين القوانين الأساسية، بما في ذلك القانون الأساسي لموظفي الفلاحة والقانون الأساسي لأعوان سلك الصحة النباتية، بما يضمن تحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية وكذا بيئة عمل محفزة لضمان حقوقهم وتعزيز مكانتهم كمحرك رئيسي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي.

الأمر نفسه، يضيف البيان، مع صياغة التعديلات القانونية اللازمة لتأسيس تعاونيات فلاحية فعالة تدعم الشراكة بين المهندسين والمستثمرين وتوفر لهم إطارا قانونيا يضمن التكامل وتبادل الخبرات، مع ضمان استفادة

وأضاف بيان الاتحاد أن توسيع مساحات إنتاج الزراعات الاستراتيجية، مثل القمح الصلب والذرة الصفراء والنباتات الزيتية، خاصة في المناطق الصحراوية التي توفر إمكانيات واعدة لتحقيق إنتاجية عالية بفضل تقنيات الري الحديثة والابتكارات الزراعية المتقدمة، توجه مهم، بالإضافة إلى اعتماد الرقمنة وتعزيز دور البيانات والإحصاءات الدقيقة كركيزة أساسية لرسم السياسات التنموية وضمان تحقيق الأهداف الوطنية في القطاع الزراعي وتشجيع الشباب المؤهل من مهندسين وتقنيين، المهتمين بالاستثمار في المجال الفلاحي بمختلف فروعه، من أجل إحداث نهضة زراعية واسعة النطاق، ما يمثل نقطة تحول هامة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

في المقابل أشار بيان اتحاد المهندسين الزراعيين إلى أهمية العامل البشري خلال المرحلة المقبلة لإنجاز هذه المشاريع المهمة، ودعا السلطات العليا للبلاد للاهتمام أكثر بفئة المهندسين الزراعيين التي تضم أزيد من 30 ألف مهندس زراعي، من خلال العمل على صياغة وإصدار مراسيم لتنظيم مهنتهم بالاعتماد على التشريعات والأنظمة القانونية المهندسين الزراعيين والشباب المؤهل من العقار الفلاحي بأكثر مرونة، بما يعزز قدرتهم على إطلاق مشاريع زراعية مبتكرة ومستدامة، خصوصا في ظل التحديات الجديدة المتعلقة بالأمن الغذائي، باستغلال الأراضي الفلاحية بفعالية وإدماج التقنيات الحديثة كالرقمنة وتشجيع الاستثمار في الزراعات الاستراتيجية والمستدامة وضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والتغيرات المناخية.

كما يرى الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين أن مواكبة التوجهات الكبرى والمقاربات الحديثة في القطاع الفلاحي تتطلب إعادة صياغة شاملة لقانون التوجيه الفلاحي الصادر سنة 2008، ما سيعزز فعالية السياسات الزراعية ويضع أسسا قوية لتنمية شاملة ومتكاملة للقطاع الفلاحي، وكذا تأسيس هيئة وطنية عليا استشارية للأمن الغذائي، يمكنها أن تقوم بإجراء تقييم شامل للوضع الحالي للأمن الغذائي في البلاد وتحليل التحديات والفرص المتاحة وتقديم التوصيات والحلول المبتكرة والفعالة لتعزيز الأمن الغذائي، يضيف بيان اتحاد المهندسين الزراعيين.

رشيدة دبوب

أخبـار متنوعة

Divers Infos

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
ON LINE
2024/12/15

وفق خطة استراتيجية لإرساء نظام معلوماتي متطور... زيتوني:
36منصة رقمية لتقصّي إنتاج وتوزيع المواد الفلاحية والغذائية

بقلم:كمال. ل

أكد وزير التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، الطيب زيتوني، الأحد بالجزائر العاصمة، أن القطاع خطا خطوات كبيرة في مسار التحول الرقمي خلال السنة الجارية وهذا وفق خطة إستراتيجية لإرساء نظام معلوماتي متطور.

وقال الوزير في كلمة ألقاها خلال مراسيم إطلاق شبكة الانترانت للمديرية العامة للأملاك الوطنية أن "قطاع التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، وعملا بتوجيهات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ومخطط عمل الحكومة قد قطع أشواطا معتبرة على صعيد التحول الرقمي، اعتمادا على خطة إستراتيجية رئيسية لإرساء نظام معلوماتي متطور يعزز آليات الحوكمة في التسيير والتي دخلت حيز التنفيذ برسم سنة 2024."

وأوضح زيتوني أن هذه الخطة ترمي لتجسيد الأهداف الإستراتيجية لرقمنة القطاع، مواكبة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر والعالم، وهذا من خلال تحديث وتقليص الإجراءات الإدارية لتحسين جودة الأداء وعصرنة المصالح المركزية والخارجية لقطاع التجارة الداخلية وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتوفير شبكة معلوماتية آمنة وعالية الأداء.

وأضاف أن تجسيد تلك الأهداف الإستراتيجية لرقمنة القطاع تتم أيضا عبر تصميم وتطوير النظم المعلوماتية عبر الربط البيني مع الأنظمة النظيرة للقطاعات الأخرى، قصد دعم اتخاذ القرار.

وأشار في ذات المنحى إلى أن القطاع وضع حيز الخدمة منصات رقمية تعنى بمتابعة تموين السوق الوطنية بالمواد الأساسية والمواد ذات الاستهلاك الواسع، وتعزيز نظام الرقابة الاقتصادية وقمع الغش وجودة السلع والخدمات وحماية المستهلك.

وقد سمح الاعتماد على 36 منصة رقمية – يتابع زيتوني – من "التتبع الدقيق" لمسار إنتاج وتوزيع المواد الفلاحية والغذائية انطلاقا من المنتج أو المستورد، مرورا بتجار الجملة ووصولا إلى تجار التجزئة، مع معرفة كميات الإنتاج، الاستيراد أو التوزيع، بالإضافة إلى ملاحظة أسعار السوق وتطوراتها.

وفي تطرقه إلى التحضير لإطلاق المرحلة الثانية من عملية الإحصاء الاقتصادي، أفاد الوزير بأنه تم إنهاء الترتيبات التقنية لإطلاق العملية والذي سيمكن من "تحديد مؤشرات الإنتاج الوطني وتوجيه الاستثمار، بما من شأنه أن يساهم في تنشيط الحركة التجارية وتدعيم التنمية المحلية وتأطير عمليات تموين السوق الوطنية."

وفي إطار المسعى الخاص بالتحول الرقمي، أكد زيتوني أنه جرى توظيف الأنظمة المعلوماتية للقطاع للتكفل بانشغالات التجار والمتعاملين الاقتصاديين ومرافقتهم مع تعزيز الربط البيني بين القطاعات والهيئات الحكومية باستغلال بنية تحتية وشبكة معلوماتية بتقنيات حديثة ومؤمنة من خلال الشراكة مع "اتصالات الجزائر."

ووفق الوزير، فقد تم على مستوى القطاع "تحديد 150 إجراء وظيفي لتجسيد عملية رقمنة قطاع التجارة الداخلية في إطار نظام معلوماتي متكامل قابل للتشغيل البيني والتبادلي"، موازاة مع "وضع أدوات عمل رقمية لفائدة مستخدمي القطاع وكل المتدخلين والمتعاملين وكذا عصرنة ورقمنة شبكة الأسواق الجهوية العمومية ماقرو."

وأكد في ذات الصدد أن الهدف يتمثل في ضبط تموين السوق الوطنية وضمان التوزيع العادل والمتوازن للسلع والخدمات عبر كل التراب الوطني.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

16 ديسمبر 2024 - 01:08

10آلاف و500 مليار دفعتها الخزينة العمومية في 2023 لدعم سعر الحليب

بقلم **خالد زوبيري**

أفاد مجلس المحاسبة في تقريره السنوي لعام 2024، أن الدعم المالي الذي تقدمه الدولة فيما يخص سوق الحليب بلغ 105 مليار دج أي ما يعادل 10 ألاف و500 مليار سنتيم في سنة 2023.

وحسب هذا التقرير, الذي نشر اليوم الأحد على موقع مجلس المحاسبة الرسمي، فإن سعر الحليب المجفف (مسحوق الحليب) المستورد، الموجه للملبنات المتعاقدة العمومية والخاصة، يبلغ 53 مليون و600 ألف سنتيم للطن في حين يتم التنازل عنه بسعر 12 مليون و600 ألف سنتيم لصالح هذه الملبناة، حيث مثل الفارق الذي تدفعه الخزينة العمومية 10 آلاف و500 مليار سنتيم سنة 2023.

وأوضح ذات التقرير أن القيمة التي يتم دفعها كفارق للسعر في اللتر الواحد من الحليب المقنن هي 45 دينار في المتوسط.

وتحدث التقرير ذاته، عن ارتفاع سعر مسحوق الحليب أكثر من 2.5 مرة خلال الـ 15 سنة الماضية.

كما قدم مجلس المحاسبة توصيات فيما يخص تطوير شعبة الحليب، بإعادة تأهيل السلطة الإدارية في ممارسة مهامها في القيادة واليقضة لضمان أفضل مرافقة لتطوير شعبة الحليب. بالاضافة إلى إعادة النظر في نظام الأسعار على نحو يضمن مداخيل مجزية للمربين ويحفظ القدرة الشرائية للمستهلكين، مع ضمان الاستدامة الميزانياتية للإجراءات العمومية.

الأخبـــــار الجهويـــــة

Actualités régionales

الشروق أونلاين
2024/12/15

الشروع في جني الذرة الحبية في الوادي

شرع منتجو الذرة الحبية بولاية الوادي، في جني محصولهم الزراعي للسنة الحالية، وهو المحصول الذي يدخل في اطار الزراعات الاستراتيجية التي تعول عليها الدولة للتقليل من الواردات.
وقد تكفل مجمع الشرق للدواجن بنقل هذا المحصول عن طريق وحدة أغذية الانعام أوماش بسكرة الى مخازنها، قصد توزيعها للفلاحين وتجنّب الندرة التي قد تصيب الأسواق.
ويهدف برنامج تطوير الذرة الحبية إلى توفير المادة الأولية لأغدية الأنعام من الإنتاج الوطني 100 % ضمن مسعى الدولة لتحقيق اكتفاء ذاتي من هذه المادة الاستراتيجية في 2026.

الخبر EL KHABAR الصدق والمصداقية
الصفحة: 11

صالون للفلاحة الصحراوية بالوادي

● تحتضن مدينة الوادي ابتداء من نهار اليوم الاثنين والى غاية يوم الخميس المقبل 19 ديسمبر، الصالون الدولي الفلاحة الصحراوية والثروة الحيوانية "أقروسوف" في طبعته الثامنة بالحديقة النباتية بحي الشط بالوادي.

التظاهرة الاقتصادية ستسمح حسب منظميها بعرض أحدث المنتجات والخدمات وكذا العتاد الفلاحي، مع تقديم عروض خاصة للمتعاملين الاقتصاديين في مجال الفلاحة، حيث يجمع الصالون 110 عارضا في مختلف المجالات التي تخص الفلاحة والتغذية الحيوانية والتجهيزات الفلاحية، إضافة إلى البنوك ومكاتب الدراسات من أجل مرافقة الفلاحين وتشجيعهم على الاستثمار. ويعد هذا الصالون فضاء للتفاعل بين الفلاحين والمستثمرين من خلال ورشات تكوينية لتعزيز مهارات الفلاحين وتقديم الدعم التقني لهم، إضافة إلى لقاءات مباشرة بين الفلاحين والعارضين لتحسين قدراتهم الفلاحية والإنتاجية قصد تطوير القطاع الفلاحي.

ب. وسيم

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 11

المزرعة النموذجية ريشي عبد المجيد بقالمة

برنامج ضخم لزراعة المنتجات الزيتية

بدأت المزرعة النموذجية ريشي عبد المجيد بقالمة، العمل على برنامج ضخم لزراعة المنتجات الزيتية، تنفيذا لخارطة الطريق التي وضعتها السلطات للمزارع النموذجية، بعدما صارت مؤسسات اقتصادية متخصصة، بموجب القوانين الجديدة المنظمة لعمل هذه الأقطاب الزراعية الداعمة للاقتصاد الوطني، باعتبارها قاطرة الأمن الغذائي للبلاد.

وأنهت المزرعة الواقعة بسهل «سيبوس» الخصيب شرقي قالمة، العمل على نحو 217 هكتارا من السلجم الزيتي «الكولزا»، منها 5 هكتارات موجهة لإنتاج البذور، وباقي المساحة مخصصة للتحويل وإنتاج الزيوت الغذائية.

وقال أمس، مدير المزرعة إبراهيم بوستة للنصر، بأن الحقول المزروعة بدأت في النمو، بدعم من برامج السقي التي عوضت العجز في التساقط بالمنطقة، مضيفا بأن عملية الدعم بسماد التغطية، ستنطلق قريبا لإعطاء حقول السلجم الزيتي قوة و قدرة على النمو والتفرع، والإنتاج المكثف لهذا المحصول الغذائي الاستراتيجي، الذي يتم تحويله إلى زيت غذائي بمصانع وهران وبجاية.

وتتوقع المزرعة إنتاج كمية هامة من البذور هذا الموسم، في إطار الجهد الوطني الرامي إلى خفض معدلات الاستيراد من الخارج، حيث يمكن لمساحة 5 هكتارات أن تغطي رقعة واسعة من حقول السلجم الموسم القادم، عبر مزارع نموذجية أخرى بالوطن ومزارعين خواص يرغبون في خوض تجربة المحاصيل الزيتية.

ولا يقتصر برنامج المزرعة النموذجية «ريشي عبد المجيد» بقالمة على السلجم الزيتي، فهناك برنامج آخر سينطلق بعد أيام قليلة لزراعة محصول «دوار الشمس» على مساحة 147 هكتارا، وسيوجه الإنتاج إلى التحويل وإنتاج الزيوت الغذائية بالمصانع المذكورة، لمواجهة الطلب الوطني المتزايد.

واكتسبت المزرعة النموذجية، التي تقود قاطرة الزراعة المتطورة بالمنطقة، تجربة جيدة في زراعة المحاصيل الزيتية للموسم الثالث على التوالي، معتمدة على كوادر بشرية وإمكانات تقنية وطاقة مائية هائلة، جعلتها في مأمن من موجات الجفاف، المتعاقبة على المنطقة بسبب التغيرات المناخية المتسارعة.

وتعتمد المحاصيل الزيتية بشكل كبير على الطاقة المائية، ومسارات تقنية لا ينبغي تجاوزها حتى يبلغ الإنتاج مردودا اقتصاديا مشجعا، ومفيدا من الناحية المالية، التي تعد العامل الحاسم في العملية الزراعية برمتها.

وبلغ متوسط إنتاج «السلجم الزيتي» بالمزرعة نحو 20 قنطارا في الهكتار الواحد الموسمين الماضيين، وهو مردود مكافئ لمردود الدول الأوروبية، الرائدة في إنتاج المحاصيل الزيتية الغذائية. ويأمل القائمون على قطاع الزراعة بقالمة، في أن يعود المزارعون الخواص من جديد إلى شعبتي«السلجم الزيتي» و«دوار الشمس»، رغم خسائر المواسم الماضية التي تسبب فيها عوامل كثيرة، بينها الجفاف ونقص الخبرة، وربما رداءة البذور المستوردة التي أثارت جدلا كبيرا، كما أن المرافقة التقنية والدعم المالي، عاملان مهمان أيضا لخوض تجربة جديدة لا يعرف عنها مزارعو المنطقة، الكثير من التفاصيل والمسارات التقنية الضرورية.

فريد.غ

حقل نموذجي من السلجم الزيتي بمزرعة ريشي بقالمة

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية إخبارية
الصفحة: 04

خلال الموسم الفلاحي الجاري

توقع إنتاج 150 ألف قنطار من البطاطا الموسمية بغليزان

يتوقع بولاية غليزان إنتاج 152 ألف قنطار من البطاطا الموسمية خلال الموسم الفلاحي الجاري، حسبما علم امس، لدى مديرية المصالح الفلاحية بالولاية.

وذكرت رئيسة مصلحة تنظيم الإنتاج و الدعم التقني بالمديرية، فاطمة بصغير لوكالة الأنباء الجزائرية، بأن الكمية المتوقعة لمحصول البطاطا الموسمية لهذا الموسم سيتم جنيها على مساحة تقارب 500 هكتار، ويتوقع أن يتراوح متوسط مردود هذا المنتوج الاستراتيجي 304 قنطار في الهكتار الواحد .

وتقع معظم حقول البطاطا بمناطق الحمادنة ووادي الجمعة وسيدي خطاب وبلعسل وبلل المتميزة بالقدرات الإنتاجية العالية حيث شرع مؤخرا فلاحو هذه الشعبة في جني هذا المحصول.

والجدير بالذكر أن حملة جني البطاطس الموسمية للموسم الفلاحي المنصرم 2023-2024 بولاية غليزان حققت إنتاج 148 ألف قنطار على مساحة تفوق 490 هكتار.

■ ق.ج

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية إخبارية
الصفحة: 08

رئيس غرفة الفلاحة بوهران لـ «الفجر»:

30 بالمائة من الفلاحين يطالبون بعقود الامتياز منذ سنوات

■ أزيد من 7 آلاف فلاح بوهران يعانون أزمة ماء لمدّة سنتين كاملتين

■ مطالب بمنح رخص حفر الآبار والربط بالكهرباء الفلاحية

كشف رئيس الغرفة الفلاحة بولاية وهران، ريزقة سعيد، لـ «الفجر» أن 30 بالمائة من الفلاحين النّاشطين على مستوى بلديات الولاية الـ26 من مجموع أزيد من 7 آلاف فلاح بالولاية يطالبون بالحصول على عقود امتياز لتوسيع إنتاجهم الفلاحي وهذا منذ سنوات لكن لحد اليوم لتزال طلباتهم حبيسة إدراج مصالح مديرية الفلاحة.

م.إيناس

■وأضاف رئيس الغرفة أنه بالرغم من كل المحاولات لمساعدة الفلاحين إلاّ أن مسألة التأخر في دراسة ملفات الفلاحين أصبحت أكبر مشكل يعاني منه الفلاحين بالولاية في ظل رحلة الذهاب والإياب على مقر مديرية الفلاحة يوميا، مشيرا أن كل ملفات الفلاحين العالقة التي تخص طلبات الحصول على عقود الامتياز، تسير بخطى بطيئة، مؤكّدا أن قرارات رئيس الجمهورية بتسوية ملكيات العقار للفلّاحين في 2025 خاصة بعدما حقّق قطاع الفلاحة خلال السنة الجارية (2024) ما قيمته 37 مليار دولار، كما يساهم بـ 15 بالمائة من الدخل المحلي على ضوء أن الجزائر اليوم تعيش «مرحلة فارقة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي»، قائلا أن «وزير الفلاحة والتنمية الريفية قد شدد في آخر لقاء مع المهنيّين، بتسوية كل المشاكل العالقة للفلاحين قبل نهاية السنة الجارية، خاصة ما تعلق بالانتقال من قانون عقد الانتفاع إلى عقد الامتياز، وفق ما ينص عليه قانون التوجيه الفلاحي؛ لدعم التنمية الفلاحية في توفير المواد الاستهلاكية، وضمان الأمن الغذائي، فضلا عن امتصاص البطالة فيما ينتظر الفلاحين بوهران تسوية وضعياتهم الإدارية، والحصول على عقود الامتياز».

وفي شأن متّصل، قال رزيقة سعيد أن العقار الفلاحي أصبح يعد أكبر مشكل لأن أغلبية الفلاحين يعانون جملة من المشاكل على غرار عقود التسوية يعاني الفلاحين أيضا من انعدام الربط بالكهرباء الريفية ومشكل حفر البار في ظل موجة الجفاف التي تجتاح الجهة الغربية من الوطن على وجه الخصوص، ممّا زاد من أزمة الماء السقي للأراضي الفلاحة خاصة أن الفلاحين تلقوا الدعم من قبل تعاونية البقول الجافة والحبوب فيما يخص البذور، إلا أن الكثير منهم لم يقوم بزراعتها لغياب مياه السقي وآخرين زرعوا أراضيهم لكن الكثير منها ضاع لغياب الماء الذي أصبح أكبر مشكل للفلاحين بولايات الغرب من الوطن خاصة بوهران بعد توقف وتعطل محطة الكرمة لسقي أراضي الفلاحين بعد معالجتها والتي كان من المفروض أن تساهم في سقي مساحة تفوق عن 6200هكتار والتي تمتد إلى الراضي الفلاحين ولاية عين تموشنت، إلا انه مند عامين والفلاحين

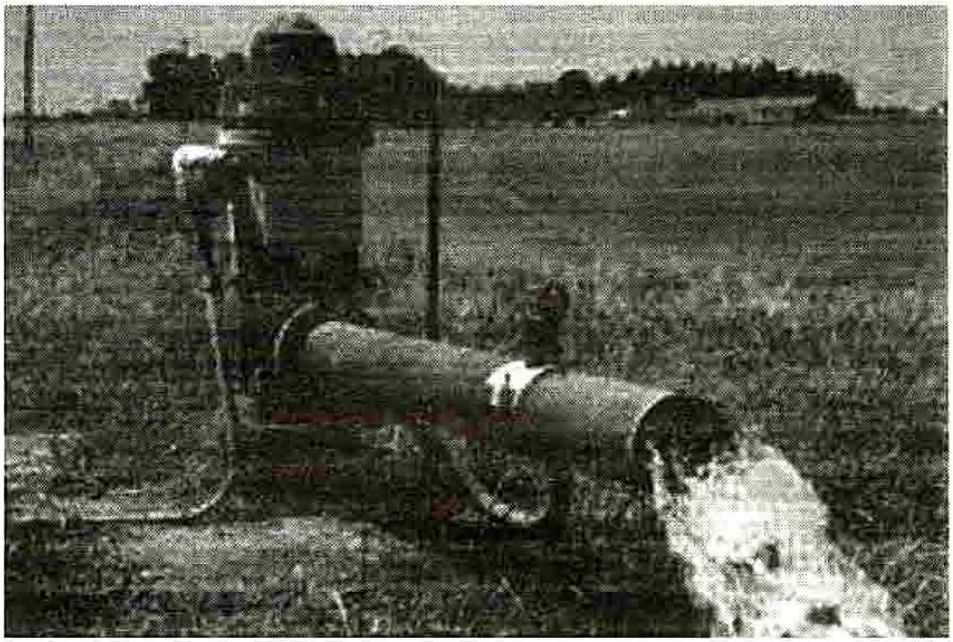

يعانون أزمة ماء خانقة بعد تعطل محطة الكرمة لمعالجة المياه القذرة، ما جعل الفلاحين بوهران يتكبدون خسائر مالية كبيرة في ظل شح الأمطار وغياب مياه السقي . وتابع بالقول أنّه من خلال اجتماع الأخير مع ديوان الوطني للسقي والتطهير تعهد بتوفير كميات متفاوتة من المياه السقي للفلاحين تتراوح أحيانا بـ 2000م3 و 1000م3 وصولا إلى 900 م3 إلا أنّه لحد اليوم لم يتحقق شيء، بعدما طالب أيضا الديوان الفلاحين على ضرورة تسديد رسومات استهلاك الماء بمبالغ مالية إلاّ أنّهم رفضوا ذلك ممّا زاد من تقل كاهلهم مصاريف إضافية أخرى.

هذا ويعاني الفلاّحين ببلديتي بوسفر وعين ترك أيضا نفس مشكل أزمة الماء بعد تعطل محطّة السقي متواجدة بعين الترك، رغم تكاليف وأموال الكبيرة التي استهلكتها المحطة إلا أنّها بمجرد تشغيلها توقفت عن السقي الأراضي وهو ما أدى إلى تراجع الفلاحين عن زراعة الحبوب بالولاية، بعدما تقرّر زراعة 36 ألف هكتار من المحاصيل استراتيجية للحبوب تماشيا والبرنامج الحكومي.

وأضاف أن مشروع سهل ملاته لسقي أراضي الفلاحين بوهران مشروع استهلك أموالا طائلة الا انه فشل فشلا ذريعا لافتا إلى المشاكل التي بات يتلقيها الفلاحين من قبل مديرية الري للحصول على رخص حفر الآبار في ظل عدم تساقط الأمطار وبطئ الاجراءات الادارية لمرافقة الفلاحين في هدا المجال .كما يطالب الفلاحين بربط بشبكة الكهرباء الموّجهة للفلاحين وهذا لبلوغ اكتفاء الذاتي من إنتاج الفلاحي حسب تعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في الوقت الذي تبقى فيه اجراءات معقدة حيث أصبح الفلاح اليوم مطالب بالتنقل من إدارة الى ادارة لحل مشاكله وهدا ما سيجعله بعيدا عن الأرض.

وتابع بالقول رئيس غرفة الفلاحة أن الأرض تحتاج الفلاح الذي يبقي يتابع إنتاجه وليس البقاء يوميا وتنقل الى الإدارات التي ترمي به من مكتب لآخر، وبالرغم من مناشدة الفلاحين مديرية الري بتقديم لهم رخص حفر آبار على عمق 100م بعد نفاد مخزون المياه السطحية بسبب الجفاف، إلا أن المديرية تقر بمنح رخص بـ 50م وهذا بعد انتظار وشق الأنفس ما جعل الكثير من الفلاحين يهجرون أراضيهم بسبب إجراءات التعجيزية وعدم مرافقة العديد من الإدارات التي من شأنها أن تساعد الفلاح وتشجّعه على خدمة الأرض إلا أنّها اصطبحت أكبر عائق للفلاّح، ناهيك عن عدم استقبال الجيد للفلاحين في الكثير من المديريات مستغلين جهل البعض في ذلك.

ومن جهة أخرى، تناشد الغرفة الفلاحية الجهات الوصية إلى مرافقة الفلاحين ولا يكونوا عائقا بالنسبة لهم.

وعلى صعيد آخر، أوضح محدثنا ان الغرفة الفلاحية قامت بتوزيع ازيد من 4 آلاف بطاقة الكترونية للفلاح وهذا في إطار عصرنة القطاع والعملية متواصلة لتمّس جميع الفلاحين الذين يفوق عددهم عن 7 آلاف فلاح، ناهيك عن الفلاحين الذين ليس لهم عقود امتياز .

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 11

فيما تم تسليم قرابة 1200 رخصة حفر الآبار

390 مليارا لتموين 620 مستثمرة بالكهرباء الفلاحية في تبسة

كشفت المكلفة بالإعلام على مستوى مديرية سونلغاز تبسة نرجس بن عرفة، في تصريح للنصر، عن استفادة 620 مستثمرة فلاحية موزعة عبر بلديات الولاية، من الطاقة الكهربائية، بغلاف مالي يقدر بـ 390 مليار سنتيم، مع برمجة ربط مستثمرات أخرى خلال الأيام المقبلة، تقع بمناطق تعتبر أقطابا فلاحية بامتياز.

وأفادت المتحدثة أن مؤسسة سونلغاز بولاية تبسة، تواصل عمليات ربط المستثمرات الفلاحية بشبكة الكهرباء، في إطار مساعي تعميم الطاقة الكهربائية في المناطق الزراعية، لتحسين النشاط والمساهمة في انتعاش الاقتصاد الوطني، تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية وتوجيهات الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز، أين استفادت هذه المستثمرات في إطار برنامج وزارة الفلاحة « مادر»، والقاضي بربط جل المستثمرات بشبكة الكهرباء، دون إجراءات الدفع المسبق لمستحقات الربط، وأيضا في إطار الاتفاقية المبرمة مع مديرية المصالح الفلاحية، حيث تم القيام بالدراسة لفائدة 1962 مستثمرة فلاحية، وتحويل الكشوف الكمية والتقديرية لمديرية المصالح الفلاحية للموافقة والانطلاق مباشرة في أشغال الربط، مضيفة أن هذا المشروع يهدف إلى إنهاء معاناة الفلاحين وتمكينهم من مزاولة نشاطهم الفلاحي بكل أريحية، مؤكدة أن المديرية قامت بمجهودات لتسريع وتيرة ربط هذا العدد المعتبر من المستثمرات الفلاحية.

وشهد قطاع الفلاحة في ولاية تبسة في السنوات الأخيرة، قفزة نوعية بفضل السياسة الرشيدة المنتهجة من قبل السلطات، خاصة تلك المتعلقة بالبرامج التنموية التي رافقت الفلاح، سواء في المناطق الفلاحية أو الريفية، حيث تجلت ثمارها في الوفرة في الإنتاج والتحسين في النوعية، حيث تم منذ سنة 2023 ربط أزيد من 322 مستثمرة فلاحية بالكهرباء عبر إقليم الولاية، مع وضع حيز الخدمة محطة «غيصران» ببلدية نقرين، والتي تعمل على ربط الآلاف من المستثمرات الفلاحية مستقبلا بالكهرباء، في إطار الرفع من القدرات الإنتاجية من خلال تدعيم السقي التكميلي، كما تم تسليم قرابة 1200 رخصة لحفر الآبار عبر إقليم ولاية تبسة، وهذا بعد أن كانت العملية قيد التجميد، على أمل تحقيق الفائدة المرجوة في قطاع الفلاحة.

وجاء دعم قطاع الفلاحة بالكهرباء بالولاية، بهدف التخلص التدريجي من معاناة الفلاحين مع براميل المازوت، التي كلفتهم جهدا ومصاريف إضافية هم في غنى عنها، وتوخي رؤية جديدة للنهوض بالقطاع وترقية قدراته وجعله مواكبا للراهن، بما يضمن توفير الأمن الغذائي، فضلا عن إعطاء الجانب التكويني المكانة المستحقة، وتكثيف المساحات المسقية للرفع من القدرات الإنتاجية.

ع.نصيب